

أبعاد السياسات التربوية للتعليم الأساسي «دراسة تحليلية» Dimensions of Educational Policies for Basic Education “An Analytical Study”



د. هبة توفيق أبو عيادة - الأردن

دكتورة قيادة تربوية - الجامعة الأردنية

المخلص

تهدف الدراسة الحالية تعرّف أبعاد السياسات التربوية للتعليم الأساسي، للخروج منها بالمقترحات والإجراءات التي تساعد على تطوير السياسات التربوية للتعليم الأساسي، وتحقيق المأمول منه، من خلال تحليل ومراجعة البحوث والدراسات السابقة والأدبيات التربوية التي تناولت إدارة المعرفة بما يضمن الخروج برؤية علاجية متكاملة لمواجهة معيقات تطور تناولت السياسات التربوية للتعليم الأساسي. وتختلف الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة في منهجية الدراسة إذ تعتمد الدراسة الحالية على تحليل الأدبيات التربوية التي تناولت موضوع مؤسسات السياسات التربوية للتعليم الأساسي من خلال المنهج التحليلي وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة ووفقاً لرؤية الباحث تقوم الدراسة الراهنة بوضع رؤية علمية لمواجهة معوقات ومشكلات السياسات التربوية للتعليم الأساسي.

الكلمات الدالة: السياسات التربوية، التعليم الأساسي.

Abstract

The current study aims to define the dimensions of educational policies for basic education, to come out of them with proposals and procedures that help develop educational policies for basic education, and achieve the desired, through analysis and review of previous research and studies and educational literature that dealt with knowledge management in order to ensure an integrated remedial vision to meet the obstacles to development that have been addressed. Educational policies for basic education. The current study differs from previous studies in the methodology of the study, as the current study relies on the analysis of educational literature that discussed the issue of educational policy institutions for basic education through the analytical approach and in light of the results of previous studies and according to the researcher's vision, the current study sets a scientific vision to confront the obstacles and problems of educational policies for basic education.

Keywords: Educational Policies, Basic Education.

يحظى التعليم بمكانة رفيعة لدى الدول، شعوباً وحكومات، فلا تكاد تتفحص الأجناس السياسية للحكومات في أقطار المعمور دون أن تجد قضية التعليم على رأس الأولويات، وقد خُصص لها النصيب الأوفر من الميزانيات، وجُندت لخدمتها موارد الدولة المادية والبشرية، وصيغت لأجلها المواثيق والقوانين بتسلسل هرمي، بدءاً من الفصول الدستورية التي تبوئها مكانة رفيعة بين الحقوق التي يضمنها الدستور للمواطنين، مروراً بالمواثيق الوطنية التي تعبر عن المشترك بين مختلف الفاعلين والمتدخلين، والتي يصنف بعضها قضية التعليم مباشرة بعد الوحدة الترابية، والنصوص التشريعية التي تمنح الإصلاح صفة المشروعية والإلزام والقابلية للتطبيق، ووصولاً إلى المراسيم الحكومية والمناشير والنصوص التنظيمية والمذكرات. .. وغيرها من النصوص، والتي وإن اختلفت مسمياتها، فإن الهدف منها يبقى واحداً، ألا وهو تنزيل الإصلاحات المقيدة في الأجناس الحكومية، والتي غالباً ما تمتح من التعاقدات الانتخابية، أو حتى من الإرادة الفردية في الأنظمة التي تطبعها شخصانية السلطة، وتغيب عنها التعددية والتداول السلمي للسلطة.

يتميز عصرنا الحاضر بالسرعة الهائلة في التقدم التكنولوجي والعلمي، الأمر الذي يتطلب ضرورة مواكبة هذا التقدم، والتربية أحد هذه الوسائل التي تستعين بها الدول لمواكبة التطور، ويعتبر رأس المال البشري عاملاً مهماً في التنمية الاقتصادية وتعتبر التربية والتعليم من العناصر الأساسية لتحضيره وإعداده للدخول إلى سوق العمل والمساهمة في تنمية الوطن.

يعتبر التعليم من أهم عوامل التنمية البشرية والمادية، إذ إن الإنسان هو محور عملية التنمية، والتوسع والتطور في التعليم يعتبران من الأمور المهمة لتحقيق التنمية الوطنية، إن نظريات اقتصاديات التعليم تدعم هذه النظريات، وترى أنه بالعلم يمكن للدولة أن تحدث التنمية فالتعليم موجه ومحقق للأهداف المرجوة للفرد والدولة. والتعليم الأكاديمي والمهني يزود المجتمع بالقوى العاملة الماهرة وبالفنيين المؤهلين القادرين على المساهمة في تطوير وصيانة البنى التحتية، وقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات وغيرها (Roy, & Irelan, 1992).

وفي الوطن العربي يعتبر إصلاح التعليم وإن كان لكل دولة خصوصياتها التي تتميز بها عن غيرها من القضايا الكبرى التي تحظى باهتمام الفاعلين من أعلى هرم الدولة إلى النقاشات المجتمعية التي تثار في الفضاءات العامة، وتجند لها مختلف موارد الدولة وإمكاناتها. .. لكن أغلب الدول العربية ورغم ذلك ما زالت تحتل مراتب متأخرة في التصنيفات العالمية لجودة التعليم، ما يعني ضمناً أن الإصلاحات التي نجدها حاضرة حين نسأل المؤسسات والمواثيق والقوانين. .. تغيب بشكل أو بآخر في الواقع، أو في أحسن الأحوال لا تطبق بالصيغة الأولية التي تم التعاقد عليها بين الفاعلين، وهو الأمر الذي لا يمكن الوقوف عليه إلا عن طريق دراسات ميكرو سوسيوولوجيا للنواة أو الخلية الحية للإصلاح، متمثلة في المدرسة بعناصرها المادية والبشرية. وبصيغة أخرى فإن تحليل السياسات التعليمية عن طريق دراسة مخرجات النظام السياسي متمثلة في القرارات العمومية في قطاع التعليم، دون الأخذ بعين الاعتبار المسارات التي تقطعها هذه السياسات لتصل إلى نواة الإصلاح، لا يمكن أن يؤدي إلى فهم لماذا تتجح الإصلاحات في دول وتقتل في أخرى، رغم التشابه في الموارد المجندة، والخطابات السياسية الراحية للإصلاح.

وتُعد عملية تحليل السياسات التربوية من العمليات الهامة في الميدان التربوي، فهي لا تختلف من حيث المبدأ عن أي عملية تحليلية أخرى، لكنها تختص ضمن النطاق التربوي، وتعنى بدراسة الظاهرة السياسية التربوية المعنية وتحليلها. لأن عملية تحليل السياسات التربوية عملية مستمرة، تحتاج إلى تغيير إما بالإضافة أو الحذف أو التعديل، وتتولد الحاجة إلى إجراء مثل هذه التغييرات والتعديلات في السياسات إذا عبر العاملين عن عدم رضاهم عنها، أو إذا أثبتت التقارير المرفوعة من المشرفين أن هذه السياسة أو بعضها أثارت مشاكل معينة أو ظهر بها بعض جوانب النقص والخلل، ويجب أن تكون هناك مراجعة مستمرة للسياسات الموضوعية وتطبيقها وتحليلها بغرض اكتشاف الأخطاء أو جوانب الضعف سواء في السياسة نفسها أو في الطريقة التي تطبق بها، والهدف من تحليل السياسات التربوية هو قياس مدى تحقيق هذه السياسة للأهداف التي وضعت من أجلها، وتحليل السياسة التربوية يفقد قيمته ما لم توظف نتائجه من خلال القرارات الإدارية نحو تحسين الإجراءات والأساليب المتخذة عند تنفيذ السياسة التربوية، كما أن التحليل يهدف إلى كشف فعالية وأثر عناصر السياسة المختلفة (الشنواي، 1992).

مشكلة الدراسة

يبدل المسؤولون عن إدارة التعليم في الوقت الراهن جهوداً ملموسة من أجل إصلاح التعليم في دول العالم، ومن ثم فهم في حاجة ماسة إلى المداخل المتطورة لتحليل السياسات التربوية لتحديد الأفضل منها والأكثر فعالية وكفاءة وفي هذا الإطار يلقي هذا البحث الضوء على تحليل السياسات التربوية ومناهجها ومستويات تطبيقها، ومن هنا يأتي السؤال الرئيسي للدراسة: ما أبعاد السياسات التربوية للتعليم الأساسي؟ وينبثق منه مجموعة أسئلة فرعية:

- ما مفهوم تحليل السياسات التربوية؟

- أسباب استمرار التناقضات في سياسات التعليم؟

- ما أهمية تحليل السياسات التربوية؟

- ما مراحل تحليل السياسات التربوية؟

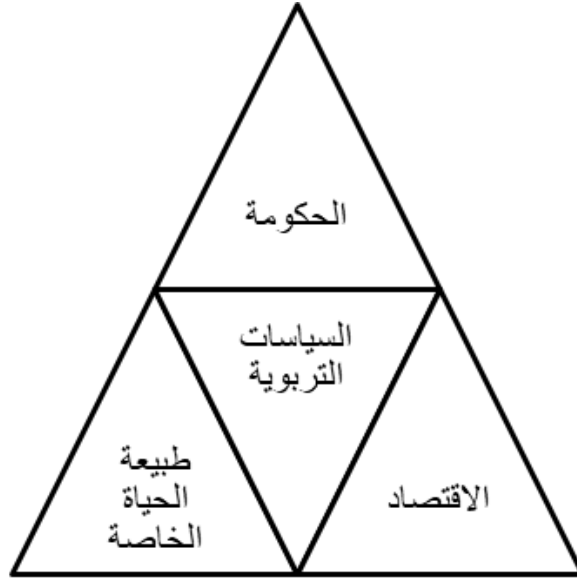
- ما منهجيات تحليل السياسات التربوية؟

ولا نستطيع أن نغفل دور الأدبيات ودورها في عملية تحليل السياسات التربوية، فلقد شهد تحليل السياسات التربوية في العقدين الأخيرين بحوثاً أكثر دقة وعمقاً ويرجع ذلك إلى زيادة تدخل الرأي العام والمجموعات والجماعات المعنية ببحوث تحليل السياسات، وزيادة الطلب على حلول أفضل للمشكلات الاجتماعية.

مفهوم عملية تحليل السياسات التربوية

عملية تحليل السياسات يمكن النظر إليها كمحاولات من جانب صانعيها لضمان بعض المستويات الدنيا من الحياة للجماهير في الميادين التربوية المختلفة، فتحليل السياسة التربوية يركز على الاستخدام الأمثل لمناهج العلوم التربوية لوصف عمليات ومحتوى السياسات التربوية، رغم أن تحليل السياسات التربوية يتضمن استخدام مناهج البحث في العلوم التربوية الأساسية ومعظم المناهج الفنية أو الكمية (بكر، 2003).

وتستند السياسات التربوية في تحليلها على ثلاثة مجالات مهمة وهي كما موضح في الشكل (1):



الشكل (1): مجالات تحليل السياسات

وكل واحدة من تلك النظم تتسم بالتركيبية المعقدة، تعددية الطبقات والديناميكية؛ لذا نجد أن الأشخاص الذين توكل لهم مهمة تحليل السياسات التربوية، هم موظفون وينظرون للأمور بعين الحكومة، ويتعرضون لصعوبات فإن العلاقة بين السياسة والإدارة معقدة ومتناقضة بين ما يجب فعله وما هو مطبق فعلاً.

جوانب تحليل السياسات التربوية

إن عملية تحليل السياسات التربوية ثلاث جوانب رئيسية وهي:

1- صنع السياسات التربوية: وتعد عملية صعبة لأنها سلسلة من النشاطات الوظيفية المترابطة والامتداحة والتي تشمل تحديد المشكلة، مقترحات السياسات، تبني السياسات، التنفيذ، التقييم.

2- تطبيق السياسات التربوية وتنفيذها: ويعني ذلك تطبيق السياسات التربوية وتحويلها إلى برامج حتى تعمل بشكل فاعل.

3- تقييم السياسات التربوية: وهي ليست بتلك السهولة التي يتصورها البعض، إلا أنها تعد ضرورة ملحة، حيث يمكن من خلالها ان تفيد الجهة المسؤولة عن صنع السياسات التربوية.

هذا وتساعد مخرجات تحليل السياسات التربوية في إلقاء الضوء على أي سياسات يجب تغييرها، وكيف تكون تلك التغييرات، وربما تلقي الضوء على نتائج يمكن توقع حدوثها. ومن سياق ما مضى خرجنا بمجموعة من المصطلحات التي يجب أن نتعرف عليها كي نصل إلى المصطلح المطلوب معرفته في هذا البحث وهو عملية تحليل السياسات التربوية. ونتعرف إلى بعض المصطلحات المتعلقة بموضوع البحث وهي كالتالي:

- السياسة: هي طريقة عمل مختارة من بين مجموعة من البدائل في ضوء مجموعة من الظروف والاعتبارات بهدف التوجيه والتحكم في القرارات الحالية والمستقبلية.

- السياسات العامة: الخطوات الارشادية والتوجهات الرئيسية للعمل التي تتخذها الحكومة نحو قضايا السياسة العامة على مدى زمني معين بهدف الكشف عن بدائل السياسات المختلفة حيث يعتبر مجال السياسات العامة حديث النشأة ويعتبر هذا العلم وليد القرن العشرين.

لذلك فإن هذا البحث يهدف إلى تحسين العملية التعليمية من خلال الاهتمام بتطوير جميع عناصرها لتطبيقها في المنظمات التربوية والتي من شأنها أن ترتقي بمهنة التعليم في الوطن العربي في المنظمات التربوية.

مفهوم السياسات التربوية

إنها عبارة عن المبادئ التي يقوم عليها التعليم وتحدد إطاره العام وفلسفته وأهدافه ونظمه، ومؤسساته المختلفة، وتوضح العلاقة بين ما تحتاجه البلاد، وما ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية، ومن خلاله يمكن تقويم عمل تلك المؤسسات، ويصاغ ذلك الإطار بواسطة إدارات مختصة، وبمشاركة بعض أفراد المجتمع. فهي تعبر عن الاختيارات السياسية لمجتمع، وعن قيمه وعاداته وثرواته المادية والبشرية وعن تصورات المستقبلية (حكيم، 2000).

أهداف ومهام السياسات التربوية

تهدف السياسات التربوية بشكل عام إلى تحسين العملية التعليمية من خلال الاهتمام بتطوير جميع عناصرها، وتحسين كافة الظروف المرتبطة بها، وهي:

- المساهمة في استراتيجيات التعليم اللازمة لتحقيق التطوير التربوي المناسب.
- تحقيق مبدأ تبادل الخبرات الناجحة بين هيئات التدريس المختلفة لخلق التنمية المستمرة لجميع كفايات المهنة.
- تعزيز التعاون وتحقيق التوازن في توزيع المعلمين في المدارس.
- مساعدة المعلمين على التخطيط الناجح للبرامج التربوية والثقافية والاجتماعية والتي تعمل على خلق جو اجتماعي دراسي مليء بالحيوية والنشاط.

الاتجاهات والمبادئ في السياسات التربوية

- اعتبار التعليم وسيلة لإحداث التماسك الفكري والاجتماعي.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم والعدل الاجتماعي.
- يكون التعليم الإلزامي مجانياً في المدارس الحكومية وأن مدة الإلزام تسع سنوات.
- ربط أنواع التعليم ومناهجه بحاجات التنمية.
- الأخذ بالتربية المتكاملة.
- وضع منهجية علمية للتطوير التربوي وتنمية البحث التربوي.
- الاهتمام بتحسين الكفاية الداخلية (والكفاية) الخارجية للتعليم.
- تطوير الإدارة التربوية والتخطيط التربوي.

- اعتبار الإنسان قيمة في ذاته، وأثمن ثروة يمتلكها المجتمع الأردني، ويتطلب إعداده للقيام بدوره في الحياة توفير المناخ العلمي وتوفير الفرص التعليمية.
- اعتبار المتعلم هدفاً وأداة للتنمية الشاملة، وهذا يتطلب إكسابه المهارات والعادات والاتجاهات الإيجابية المرغوب فيها.
- اعتبار التربية أداة للإعداد لمجتمع المستقبل على المستويين الفردي والاجتماعي، وهذا يتطلب تزويده (المتعلم) بالمعارف والعلوم وتطبيقاتها بشكل متداخل متكامل.
- اعتبار التربية أداة تغيير في عالم يسوده التغيير الدائم ويرتبط هذا التغيير بمختلف المؤسسات الثقافية والاجتماعية والإعلامية والاقتصادية في المجتمع، وهذا يتطلب مشاركة هذه المؤسسات في العملية التربوية والتنسيق فيما بينها (فرج، 2005).
- اعتبار التربية أداة لتطوير مفهوم العمل، وهذا يتطلب إدخال مفاهيم جديدة في أساليب العمل وربطه بالتعليم.
- اعتبار التربية أداة لتعميق الانتماء الوطني والقومي والإنساني لدى المتعلم، وهذا يتطلب تمسكه بالأصالة الذاتية لتراثه، وتفاعله في الوقت نفسه، مع الحضارة الإنسانية المعاصرة.
- اعتبار التربية أداة لتعميق مفاهيم الديمقراطية لدى المتعلم، وهذا يتطلب إعداده في مناخ يهيئه لممارسة النقد الذاتي والتقد البناء.
- اعتبار التربية أداة هامة في إيجاد التوازن والتناسق في الهرم المهني للقوى العاملة، وهذا يتطلب إعادة النظر في البرامج التربوية ومتطلبات فرص الالتحاق بها (فرج، 2005).

مراحل السياسات التربوية

- إن المراحل التي تمر بها السياسات التربوية تتجسم في الحركة من ظروف تربوية غير مرضية إلى ظروف تربوية مرضية، طبقاً للخطوات التالية:
- مرحلة عدم الرضا وتتمثل بمرحلة عدم وجود سياسة تربوية محددة، أو أن الموجود لا يشبع طموحات ورغبات الفئات غير الرسمية ذات العلاقة لأي سبب من الأسباب.
 - هنا تبرز الجهود في توحيد بلورة وجهات النظر بصدد السياسة التربوية الحالية غير المرضية وبصدد ما ينبغي أن يعتمد في هذا المجال.
 - تتم في هذه المرحلة ترجمة التصورات الفكرية للمرحلة السابقة إلى بدائل في مجال السياسة التربوية.
 - بعد ذلك تطرح البدائل المصاغة للحوار والمداولة بين مختلف ذوي العلاقة رسميين وغير رسميين.
 - في هذه المرحلة وبعد بلورة البدائل بالصيغ الأكثر إيجابية وبعد وضعها في سلم أسبقيات مقبولة واستبعاد ما هو غير مقبول منها، يصار إلى وضع البدائل بصيغ قانونية ملزمة بالتنفيذ.
 - تأتي أخيراً مرحلة التنفيذ التربوية من قبل الجهات ذات العلاقة وهي وزارة التربية والتعليم ومديرياتها والمدارس على مختلف مستوياتها وتخصصاتها.

مشكلات التعليم المدرسي العام

إن التعليم العام ينقسم إلى ثلاث مستويات (السليطي، 2002):

- المرحلة الابتدائية: من سن 6 سنوات وحتى 11 سنة، أي أنها تستمر لمدة ست سنوات.
 - المرحلة الإعدادية: تشمل الطلاب من عمر 12 إلى 14 سنة وتستمر لمدة ثلاث سنوات، ولا ينخرط الطالب في هذه المرحلة الدراسية إلا بعد إتمامه المرحلة الابتدائية بنجاح.
 - التعليم الثانوي: تعتبر هذه المرحلة مكملية لمرحلة التعليم الأساسي، ومرحلة جديدة للطالب؛ إذ تعدّه لدخول الجامعات والمعاهد العليا أو الانخراط المباشر في سوق العمل. ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات دراسية مقسمة إلى ستة فصول دراسية (ثلاثة مستويات). ويشترط فيمن يُقبل بالفصل الدراسي الأول من التعليم الثانوي أن يكون حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية أو ما يعادلها.
- هنالك مشكلات تتعلق بالتعليم الابتدائي كما ونوعاً، تؤثر في مدى تحقيق خطط وزارة التربية والتعليم الأردنية وتطلعاتها نحو تعميم التعليم الإلزامي. ومن أبرز هذه المشكلات:

1. حجم التسرب من الصفوف الابتدائية والإعدادية.
 2. حجم الإعادة (الرسوب) في الصفوف الابتدائية والإعدادية.
 3. النمو السكاني ومعدله المرتفع نسبياً.
 4. الهجرة من الريف إلى المدن الكبيرة والإقامة في (أحزمة الفقر) للمدن الرئيسية في المملكة.
 5. ازدياد مشكلة الأبنية المدرسية (حدة) واختناقاً وبخاصة في المدن.
- ومما لا خلاف فيه ان هذه المشكلات ذات أثر سلبي على تعميم التعليم الإلزامي: فالتسرب يشكل عبئاً تعليمياً (لاحقاً) على وزارة التربية والتعليم، والرسوب يتضمن جوانب اقتصادية، والنمو السكاني يترتب عليه زيادة مضطردة، والهجرة إلى المدن ترفد التسرب لعوامل اقتصادية، وصعوبات إيجاد الأبنية المدرسية تنعكس على قدرة المدرسة على الاستيعاب وعلى الاحتفاظ بالكلية في آن واحد.
- أن ثمة قضايا تربوية نوعية تؤثر في تعميم التعليم الإلزامي، حيث يؤدي ضعف الطلبة إلى تسربهم أو ارتدادهم لأمية مستقبلية. أن التعليم الأساسي في الأردن يظل شعاراً تربوياً، يتردد في كل مناسبة، كما يبرز هدفاً في كل خطة شاملة، ولكنه يبقى شعاراً (تقليدياً رتيباً): فالتشكيلات المدرسية تضع سيناريوهات وفق قطاعات معينة، والغرف الصفية تستأجر أو تقام لمواجهة الزيادة السكانية الطبيعية، والموازنة السنوية للتربية والتعليم تراعي هذا النمو الطبيعي التقليدي، أن مثل هذه الأنماط في المعالجات التربوية تستمد جذورها وأصولها من تشريعات الأربعينات والخمسينات، كما مر معنا، وقد لاحظنا أن تعميم التعليم الابتدائي كان مطلباً قومياً منذ الخمسينات، ولكننا لا نجد دولة عربية واحدة استطاعت أن تحقق ذلك.

مببرات التعليم الأساسي

1. الحاجة إلى تطوير التعليم ورفع كفاءته في ضوء متطلبات العصر وتطلعات المستقبل.
2. ضرورة الجمع بين المراحل الأولى من التعليم في مرحلة موحدة لتقليل الهدر والفاقد التربوي.
3. غلبة الجانب النظري على التعليم العام بشكله الحالي وافتقاره إلى الجانب العلمي.
4. استجابة لتوصيات المؤتمرات التربوية التي دعت إلى تبني مفهوم التعليم الأساس خلال السنوات الأخيرة.
5. تأكيد استراتيجية تطوير التربية العربية في السعي إلى تعميم التعليم الأساسي وتطويره.

أهداف التعليم الأساسي

1. تنمية مختلف جوانب شخصية المتعلم تنمية شاملة متكاملة في إطار مبادئ العقيدة والثقافة العربية.
2. غرس الانتماء الوطني والعربي والإسلامي والإنساني لدى المتعلم وتنمية قدرته على التفاعل مع العالم المحيط به.
3. إكساب المتعلم المهارات اللازمة للحياة وذلك بتنمية كفايات الاتصال والتعلم الذاتي والقدرة على استخدام التفكير العلمي الناقد والتعامل مع العلوم والتقنيات المعاصرة.
4. إكساب المتعلم قيم الإنتاج والإتقان والمشاركة في الحياة العامة والقدرة على التكيف مع المستجدات والتعامل مع المشكلات بوعي ودراية والمحافظة على البيئة واستثمارها وحسن استغلال وقت الفراغ.
5. التقليل من نسبة التسرب بين الطلاب.
6. سد منابع الأمية، ورفع مدارك ومعارف الطلاب.

مميزات التعليم العام في الأردن

1. تعليم للجميع، يساوي بين طبقات المجتمع وفئاته ويشمل الصغار والكبار.
2. تعليم إلزامي ومجاني.
3. تعليم يعنى بالإنتاج والبيئة ويربط بين العلم والعمل في الحياة.
4. تعليم يضمن عدم الارتداد إلى الأمية.
5. تعليم يساعد على الاستمرار في التعليم ومتابعته إلى المراحل الأعلى.
6. تعليم يعنى بالتعليم الذاتي ويعود الدارس التفكير السليم.

تحليل السياسات التربوية للتعليم الأساسي

عرفت تحليل السياسات بأنها تلك العملية التحليلية المنتظمة القواعد، والممارسات الجارية في القطاع الحكومي، أو في المؤسسات الخاصة الأخرى. وفتياً فإن تلك العملية مصحوبة ببحوث متعمقة وصولاً لسياسات بديلة أساسية (الغامدي، 2013).

وتتحدد منهجيتها في تحديد المشكلة ومعايير التقويم والحلول البديلة وتقويمها والتوصية بأفضل سياسة يمكن تبنيها علاجاً لمشكلة ما.

أما بالنسبة لمفهوم تحليل السياسات التربوية فقد عرفها (بيومي، 2009) أنها عملية تجزئة السياسة إلى مكوناتها الأساسية من مدخلات، وعمليات، ومخرجات، أي صنع السياسات باعتباره توجه نحو سياسات أفضل وإيجاد حلول للمشكلات المطروحة، وتتسم عملية تحليل السياسات بالتعقيد وتنوع المكونات، وتشترك القوى الرسمية «الخارجية» والقوى غير الرسمية «الداخلية» في تحليل السياسات التربوية.

يوجد الكثير من التعريفات والمصطلحات الغامضة المتعلقة بمدخل تحليل السياسات، فبعضها تعرف من خلال السياق الخاص بالأهداف ومسار العمل، وبعضها من خلال التركيز على العمليات والوظائف والخصائص الرئيسية المتضمنة فيها، وركز الكتاب على البحث في المصطلحات الخاصة بتحليل السياسات وامتدادها في ميدان التعليم، ومن بين هذه التعريفات:

- «نشاط لإنتاج المعرفة اللازمة لعمليات صناعة السياسات، وعند إنتاج المعرفة اللازمة لعمليات صناعة السياسات، يبحث محلل السياسات في الأسباب والنتائج والأداء الفعلي للسياسات والبرامج العامة، وعلى الرغم من أن هذه المعرفة يمكن أن تكون غير كاملة، إلا أنها ينبغي أن تكون في متناول صانع السياسة وعامة الناس الذين يضطرون للمساهمة في تقديم الخدمات».

- التركيز على طبيعة وأسباب وآثار السياسات العامة البديلة التي تعالج مشكلات اجتماعية محددة وفعالية.

- عبارة عن محاولة متعمقة لفهم خيارات السياسات العامة والتحكم أو التأثير على عملية اتخاذ القرار، وذلك بتقديم معلومات حقيقية للعاملين الآخرين في المؤسسات المختلفة، ويمكن أن يتوصل محلل السياسات إلى البدائل الخاصة بالقضايا الحرجة والنتائج المتعلقة بكل مشكلة.

وعليه يمكن القول بأن مدخل تحليل السياسات يتسم بالطموحات لكنه أيضاً مليء بالتناقضات أو الازدواجيتان، حيث تنتقد مختلف المداخل بعضها البعض، مما يصعب وصف، أو تحديد المقصود بتحليل السياسات ومن ثم يكون من الأهمية البحث عن السبب الذي يبدو فيه تحليل السياسات متناقضاً ومرافغاً، ربما يرجع ذلك إلى أن المؤيدين والمعارضين ينطلقون من وجهات نظر مختلفة حول ما يقومون به من أعمال، وأسباب القيام به، وحدود وتباين ثراء تخصصاتهم، ومن ثم يؤيد البعض الصورة العريضة لتحليل السياسات، ولكن من المحتمل أن يرفضها البعض الآخر. وترجع أسباب استمرار التناقضات في سياسات التعليم الأساسي إلى:

الاستخدام السيئ لآليات وأدوات البحث، فضلاً عن استعانة المؤسسات التربوية ببعض الباحثين من خارج قطاع التعليم لإعداد تقارير بحثية كثيراً ما تخدم اهتماماتهم، بالإضافة إلى عدمية البحث التي تنتج عندما تكون نتائج البحث معاكسة لنتائج دراسة أخرى.

استخدام البحث لأسلوب «تحليل التحزب» وهو عبارة عن تحليل السياسة من قبل فرد، أو مجموعة من أفراد لإيجاد طريقة يمكن من خلالها للسياسة أن تخدم قيمة ما.

نوعية الأبحاث التربوية الرديئة مما يجعلها معيبة بسبب التصميم، أو التطبيق السيئ، كما إن نتائج تلك البحوث غير حاسمة، ومتناقضة، وغير تراكمية.

أهمية تحليل السياسات التربوية

ويعتبر تحليل السياسات هام ومفيد للعديد من الأسباب منها:

- يهتم بالتعامل مع المشكلات الصعبة والغامضة والتي قد تهدد أو تقيد حياتنا اليومية، ومن ثم تعتبر عملية «حل العقدة المستعصية» أو ما يطلق عليها «العقدة

- الجوردية» التي تقاوم الحل بمثابة التعبير المثالي لصعوبة عملية تحليل السياسات.
- يسمح تحليل السياسات بفهم مستوى ونوعية الفوائد التي تحصل عليها المؤسسات الحكومية من جراء تبني أية سياسات.
- تعتبر عملية تحليل السياسات أداة أو وسيلة لتحديد كيفية تطبيق الأهداف الديمقراطية تطبيقاً جيداً في المجتمعات.
- يعتبر تحليل السياسات هاماً في مناقشة وتحليل القضايا السياسية التي تتبناها المؤسسات السياسية المختلفة في الدولة.
- أهمية تحليل السياسات تبدو في أن ناتج تحليل السياسات يتمثل في تقديم النصيحة لصانع السياسات في شكل بيان يربط بين عمل مقترح ونتيجته المحتملة.

مراحل تحليل السياسات التربوية

- بالنسبة للمراحل التي تمر بها عملية تحليل السياسات التربوية فهي كالتالي:
- مرحلة تحليل السياسة: يبدأ المحلل بصياغة المشكلة الراهنة بشكل إجرائي، ويحلل الظروف والأوضاع التي تحيط بالمشكلة واللامام بتفاصيلها حتى يتسنى للمحلل الوصول إلى قاعدة معلومات أساسية تمكنه من التحليل الأمثل.
- مرحلة التنفيذ: هذه المرحلة تعني برمجة السياسات التي خضعت للتحليل وتمت الموافقة عليها بشكل عملي، وتطبيقها على أرض الواقع، كما أن العاملين في مرحلة تنفيذ السياسات التربوية يقومون بعمليات التنظيم والرقابة وكتابة التقارير.
- مرحلة التقويم: ويتم هنا الحكم على مدى صلاحية السياسات التربوية الجديدة على تحقيق الأهداف التي وضعت لأجلها.

أبعاد تحليل السياسات التربوية

يمكن تلخيص الأبعاد التي تؤثر في عملية تحليل السياسات كما هو موضح في الشكل (2):

البعد الثقافي	البعد الدولي والإقليمي	البعد الاجتماعي والاقتصادي	البعد السياسي
أبعاد تحليل السياسات التربوية			

الشكل (2): أبعاد تحليل السياسات التربوية

1- البعد السياسي في تحليل السياسة التربوية: يعتبر النظام التربوي أداة للتنمية السياسية لذلك فهو يكتسب أهمية في علاقته بالنظم السياسية لأن النظام السياسي ينعكس على السياسة التربوية فلو اتسم النظام السياسي بالدكتاتورية فإن السياسة التربوية تكون كذلك.

2- البعد الاجتماعي والاقتصادي في تحليل السياسة التربوية: وهُنا يشير إلى التفاعلات بين النظام الاجتماعي والاقتصادي وبين السياسة التربوية لأن ضعف الدولة اقتصادياً يؤثر على سياستها التربوية من حيث الكم والكيف «أزمة تمويل التعليم» وكذلك الجانب الاجتماعي وعدم الموازنة بين التعليم وسوق العمل يؤدي إلى هجرة الأيدي العاملة خارج الدولة مما ينعكس سلباً على السياسة التربوية لذلك يلعب العامل الاقتصادي والاجتماعي دوراً مهماً في تحليل السياسات التربوية.

3- البُعد الدولي والإقليمي في تحليل السياسات: لا شك أن التطورات على المستوى العالمي والإقليمي «الوطن العربي» لها انعكاساتها على السياسة التربوية والتعليمية وقد ظهر هذا التأثير على أهداف السياسة التربوية من جانب وعلى العمليات التي اشتملت عليها هذه السياسة من جانب آخر. فهناك محاولات جادة للإصلاح والتطوير وهناك مظاهر اهتمام من جانب المنظمات الرسمية وغير الرسمية. وعلى المستوى الدولي فإن تأثير التطورات

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سمحت للدول الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية بالتأثير المباشر على السياسات التربوية مثل دعم البنك الدولي لفكرة التعليم الأساسي ومشروعات الأبنية التي تمولها دول أجنبية والترابط بين الجامعات العربية والأجنبية.

4- البعد الثقافي في تحليل السياسات التربوية: علاقة الثقافة بالسياسات التربوية علاقة وثيقة لأن السياسة التربوية تنطلق من أهداف التعليم العالي والتي تنبثق من فلسفة التعليم والتي بدورها جزء من الفلسفة العامة للمجتمع وتعتبر الثقافة أهم مكونات الفلسفة العامة.

مناهج تحليل السياسات التربوية

إن تحليل السياسات التربوية يعطي نظاماً واسعاً من المهارات والأدوات التي تنبثق من الأسس العلمية المتنوعة وكافة طرق البحث العلمي التربوي، والتي تستخدم لوصف وتفسير وتحليل سياسات التربية باختلاف أشكالها والجدول (1) يستعرض معظم المناهج البارزة في تحليل السياسة التربوية:

الجدول (1): مناهج تحليل السياسات التربوية

المنهج	وصف المنهج
المنهج التحليلي	وهذا المنهج يعمل على تقسيم المؤسسة إلى عناصر أبسط لفهم التفاصيل الأساسية الخاصة بها بشكل أفضل، ويمكن أن تكون هذه التفاصيل هيكلًا منطقيًا أو مبادئ أساسية أو أي عناصر أخرى (Beaney, 2016) ويمكن لأي شيء أن يساعد على فهم وشرح المسألة المطروحة ويتم تقسيم هذه العناصر إلى مسائل أصغر ويتم استخدام النتائج في خطوات مختلفة يتم ترتيبها بشكل متسلسل، وقد يختلف تسلسل الخطوات اعتماداً على كيفية تصور التحليل ولكن في جميع المقاربات التحليلية تتمثل الخطوة الأولى في الإعلان عن التركيز الأساسي للتحليل؛ ويتبع ذلك مناقشة للمشكلة المطروحة، ثم صياغة حلول لهذه المشكلة. وقد يعتمد اختيار الخطوات في العملية التحليلية على عدة عوامل من بينها إطار المفاهيمي والوقت المتاح والمشاركين في التحليل والجمهور المستهدف.
المنهج الأيديولوجي	يتناول بعض المحللين السياسة التربوية من ناحية أيديولوجية محددة ورؤية معينة، ويجدوا في هذا المنهج مفتاحاً للدخول إلى مغاليق لحدث وتفسيره.
المنهج القومي	ويتم تحليل السياسات التربوية من خلال النظرة القومية، أي النظرة التي ترى أن القومية هي جوهر الصراع التربوي، أو هي التي تطبع حقيقة ذلك الصراع، فهناك قوميات معينة في بعض الدول.
المنهج الواقعي	وهنا يتم تحليل السياسات التربوية من خلال النظرة الواقعية التي تؤمن بأن الواقع هو المصر الأول والأخير في تحليل السياسات التربوية وصنعها، فلا يركن لسبب واحد في التحليل، بل هناك جملة عوامل واقعية تفسر وتعلل وتكشف الحقائق وتحللها.

خطوات تحليل السياسات التربوية

وبالرغم من اختلاف المناهج التي يتبعها المحللون في تحليل السياسات التربوية إلا أنها تتبع الطرق التالية في تحليلها:

- **تقدير الحاجات:** إن السياسات التربوية تستهدف مواجهة المشكلات في المقام الأول من حيث المشكلات المحسوسة أو المدركة وتشير تقدير الحاجات إلى العملية الذاتية التي تحدد الفجوات المتعلقة بأداء الافراد والمنظمات -في النتائج- وفرص تحسين الأداء بالاعتماد على التناقضات والتباين بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون؛ إذ أنها تشير إلى إجراءات وأساليب مختلفة تشتمل على التحليل الدقيق بين الظروف والشروط الحالية.
 - **تحليل التكلفة والفائدة:** يعتبر مَدْخلاً يحاول إيجاد العلاقة بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالسياسات التربوية، وهو عبارة عن عملية منهجية يمكن من خلالها حساب فوائد وتكلفة السياسات التربوية والمقارنة بينها.
 - **تحليل التكلفة:** هي طريقة تحديد أكثر الاستخدامات فاعلية للموارد المحدودة المستخدمة في السياسات التربوية، وهي أداة تحليلية تستخدم لتنظيم المعلومات حتى يمكن مقارنة تكاليف البدائل وفعاليتها النسبية أو تحقيق هدف معين بطريقة منهجية واضحة، ويعبر عن فاعلية التكاليف بنسبة تحسب عن طريق قسمة التكلفة المالية على الفاعلية التي يعبر عنها بأشياء لا تتعلق بالجوانب المالية، والإجراء المفضل أو البديل هو الذي يتطلب أقل تكلفة ليحدث مستوى معين من الفاعلية أو يقدم أكبر فاعلية لمستوى معين من التكلفة.
 - **دراسة الحالة:** العديد من الدراسات السياسية التربوية يمكن اعتبارها دراسات حالة أو دراسة حالة مقارنة تنطوي على وصف منهجي وتفصيلي وتحليل للمعلومات، ودراسة الحالة وسيلة هامة لجمع وتلخيص أكبر عدد ممكن من المعلومات عن السياسة التربوية والحالة قد تكون فرداً أو أسرة أو جماعة.
 - **التحليل البعدي:** وتعني تلخيص النتائج المتعلقة بمخرجات التحليل وذلك عن إيجاد طريقة لجمع معلومات جديدة.
- إن عملية تحليل السياسات هي عملية التحقيق المنهجي في تنفيذ وأثر السياسات الحالية (التحليل اللاحق)، وفي خيارات السياسة الجديدة (التحليل المسبق).

مستويات التطبيق لعملية تحليل السياسات التربوية

- هناك ثلاث مستويات رئيسية لتطبيق عملية تحليل السياسات التربوية وهي كالتالي (Pomed, 2016):
- أ- **صناعة السياسة التربوية «رسم السياسة»:** يعتبر رسم السياسة الأساس لوضع الاستراتيجيات لتطوير التربية ويبدأ رسم السياسة بتحديد الأهداف ضرورة الالتزام بالعمل من أجل تحقيق الأهداف وتجسيد القيم الخلقية في استراتيجياتها وتمثل المنهج العلمي للتفكير والعمل وتوجيه جميع العاملين في المجال التربوي إلى النظر إلى النظام التربوي نظرة شمولية متكاملة.
 - ب- **تنفيذ السياسة التربوية:** بعد أن يتم صنع «رسم» السياسات التربوية تأتي مرحلة التنفيذ والتطبيق وعند اختيار السياسة وإقرارها للتنفيذ وأغراضها وأهدافها عن طريق وسائلها وإجراءاتها.
 - ج- **تقييم السياسة التربوية:** لا بُد من معرفة مدى فاعليتها ومتابعتها ومراقبتها.

عوامل نجاح وتنفيذ السياسات التربوية

- تحليل السياسات التي تهتم بتنوع التعليم وفروعه والاهتمام بالتعليم المهني.
- تحليل السياسات التي تهتم بنمو القادة التربويين والمعلمين مهنيًا.
- تحليل السياسات التي تهتم بتأمين وتوزيع المخصصات المالية وتأمين صيانة الأجهزة والمباني.
- تحليل السياسة المهمة بتطوير الوسائل التربوية الحديثة والإفادة من حوسبة التعليم.
- تحليل السياسات التي تتعلق بنظام الحوافز والترقية والتعيين والنقل ووضع آلية عادلة لذلك.
- أما بالنسبة للطرق والإجراءات والأساليب الحديثة الأكثر انتشاراً في مجال تحليل السياسات التعليمية:

- تحليلات كلفة التعليم: تعتبر كجزء من عمليات التخطيط التعليمي في الدول النامية، وكان من أوائل تلك الجهود ما قامت به منظمة اليونسكو بالاشتراك مع تسعة عشر دولة من بينها اثنتي عشر دولة من دول العالم الثالث. وقد تضمن هذا الجهد الدراسات الخاصة بأسلوب تحليل كلفة التعليم في التخطيط التعليمي فضلاً عن القيام بتنفيذ مشروع بحثي على مستوى كبير.

- تحليل الكلفة والفاعلية: تم استخدام مفهوم الكلفة والفاعلية في التعليم وتبرير مدخلات تربوية ذات كلفة معينة، وأصبح هذا المفهوم مدار حديث ونقاش بين صناعات السياسات التعليمية، وصانعي القرار. ولم تكن المخاوف المزعومة للكلفة والفاعلية

- وجود استراتيجية للتنفيذ من خلال البرامج الواضحة والبسيطة.
- وجود تصميم للسياسة.
- قدرة النظام على التنفيذ.
- المرونة في التطبيق.
- العدالة «بمعنى ان يشعر جميع الافراد والإدارة ان السياسة عادلة».
- العوامل البيئية مثل درجة الدعم والمعارضة من قبل المجتمع.

تقويم السياسة التربوية

ضروري أن تكون عملية تقويم السياسة التربوية عملية مستمرة لأنها تحتاج إلى الإضافة والحذف والتعديل في حلة عدم عرض أفراد المجتمع أو إذا أثبتت التقارير من المشرفين أن هذه السياسة أثارت مشاكل ظهر فيها نقص أو خلل، وكذلك من أجل اكتشاف الأخطاء أو تقييم الضعف في السياسة أو طريقة تنفيذها والهدف من التقييم هو قياس مدى تحقيق السياسة للأهداف التي وضعت من أجلها وضروري أن تؤخذ نتائج التقييم في القرارات الإدارية.

كما أوضح (سعدة، 2011) أن محور السياسات التربوية يركز في تطبيقه على المستويات والمجالات التالية:

- تحليل السياسات التي تهتم بالوظائف الأساسية للمدارس والمؤسسات التربوية.
- تحليل السياسات التي تهتم بتأسيس وبناء وضبط النظام التربوي كالملا أو أجزاء منه.
- تحليل السياسات التي تهتم بتقييم تحصيل الطلبة والعمل على تطوير نظام الامتحانات العامة في الوزارة.

نقد أسلوب تحليل الكلفة والفاعلية

1. رغم أن استخدام تحليل الكلفة الفاعلية يتميز عن تحليل الكلفة العائد بالمرونة في التعبير عن الفاعلية بحدود كمية فقط، فإنه يواجه صعوبات كثيرة بشكل لا يجعلنا نفضله بشكل مطلق.
2. يركز على الاختيار من بين البدائل وفق الاساليب الاقتصادية الكمية فقط.
3. صعوبة تحديد الفاعلية بشكل أقرب إلى الدقة والشمول.
4. صعوبة حساب الكلفة ولفاعلية في مجال التعليم.

تحليل الكلفة والعائد

يمثل تحليل الكلفة والعائد طريقة عملية لقياس الكفاءة النسبية للعديد من البدائل، حيث تستخدم هذه الطريقة لتقويم القرارات ذات الصلة بالمصروفات العامة. إذ يهدف إلى قياس مدى العائد أو الفائدة المتوقعة في المستقبل، وتكون الإجراءات المتبعة في تحليل الكلفة والعائد في إطار ثلاث خطوات:

- تحديد المشروع.
- حساب صافي الفائدة.
- تسجيل القيمة.

يمكن القول بأن تحاليل الكلفة والعائد تستفيد على نحو مثالي من تحليل تكلفة مدخلات البرنامج ومن تحليل فاعلية التكاليف. وهذا التحليل معدلات تكلفة العائد الخاص بالبرامج، ويقارنها بالمعدلات الأخرى الخاصة بالبرامج المنافسة له.

مميزات استخدام تحاليل الكلفة والعائد:

- 1- الارتقاء بالبرامج الحكومية.
- 2- تساعد في اعداد قائمة الأولويات للمؤسسات.
- 3- يستطيع مديرو البرامج استخدام معلومات الكفة في البرامج الموضوعية.

مفاجئة كنتيجة لاستخدامه، ويعتبر القطاع التربوي في الولايات المتحدة الثاني بعد قطاع الرعاية الصحية، فيما يتصل بزيادة الانفاق من الموارد الوطنية؛ إذ قد يفوق في ذلك القطاع العسكري

ويعرف مدخل تحليل الكلفة الفاعلية بأنه أداة لإيجاد البديل الأفضل الذي يحقق هدف معين بأقل تكلفة أو أنه أداة لقياس العلاقة بين الكلفة وإجمالي المدخلات الخاصة بالمشروع أو النشاط ومخرجاته أو أهدافه، وينبغي النظر إليه في شكل كمي.

فالهدف من تحليل الكلفة والفاعلية هو تحديد البدائل التي تحقق الهدف بأقل تكلفة ممكنة، وتستخدم في تقويم البرامج العامة البديلة وتساعد تلك الطريقة صانعي القرار في الحصول على الحد الأقصى للكلفة الإجمالية، ويوضح تحليل الكلفة والفاعلية طريقة قياس النتائج من الكلفة وذلك لوضع برنامج وبدائل سياسية وفقاً لتأثيرها النسبي على استعمال الموارد.

متطلبات تحليل الكلفة والفاعلية

- 1- تقويم المدخلات التعليمية في تفاعلاتها مع كلفتها باستخدام مدخل فاعلية الكلفة.
- 2- دعم الأساس المعلوماتي الخاص بتحليلات الكلفة التعليمية.
- 3- النظر للتأثيرات المدرسية على الأفراد بمدى أوسع.
- 4- إجراء المزيد من البحوث إمكانيات ضبط التكاليف وتحسين فاعلية البرامج التعليمية.

مقارنة بين تحليل كلفة العائد وكلفة الفاعلية

تحليل كلفة العائد	تحليل كلفة الفاعلية
يقيس الكلفة العائد معايير مالية	يركز على تقويم السياسات العامة
يربط بين العائد ومستويات التكلفة	يربط بين مستويات المخرجات ومستويات التكلفة

نقد أسلوب الكلفة والعائد

1. يهمل العائد غير الاقتصادي للتعليم ويركز على العائد المادي على الرغم من أن العوائد غير الاقتصادية تكون على قدر كبير من الأهمية.
 2. إن اختلاف العوائد غالباً ما تعكس الكثير من الفروق لدى الأفراد في القابلية، والحوافز، والبيئة الاجتماعية، والجنس، والمهنة، والتعليم غير الرسمي.
 3. التعليم لا يجعل الأفراد منتجين بشكل أكثر، ولكنه يعمل ببساطة باعتباره أداة غربلة أو متابعة تمكن أصحاب الأعمال من التعرف على ذوي الإمكانية الطبيعية المتفوقة
 4. يثار التشكيك حول إمكانية اتخاده كمرشد، أو موجه لاتخاذ القرارات الخاصة باحتياجات المستقبل في قطاع التعليم.
 5. يوجه هذا الأسلوب المخططين، وصانعي القرار ومتخذيه بأقل ما يحتاجون إليه من معرفة.
 6. وجود تحفظ ومحاذير لدى مخططي التعليم يتمثل في ضرورة أن يصاحب تحليل الكلفة العائد تحليلات تربوية متنوعة لقياس المخرجات التعليمية لأية عملية من عمليات التعليم، حتى يجمع التقويم بين قياس تكلفة الاستثمارات والوقوف على نتائج التعلم لدى التلاميذ.
- وبشكل عامة يعتبر تحليل الكلفة والعائد تحليل هام، إلا أن الاهتمام به في عمليات تقويم البرامج ينطوي علىية العديد من المشاكل.

يمكن وصف التحليل ذو الجودة الملائمة بأنه تحليل يعطي نتائج وتوصيات مفصلة وموثوقة يمكن أن تؤدي إلى تحسن واضح. يحدد هذا الدليل بعض عناصر التحليل الجيد. يشير الدليل، على سبيل المثال، إلى أربع خطوات في العملية بمستودع الأدلة، والخطوة 2 بتحديد المشكلة، والخطوة 1 التحليلية التي تنتهي بمخرجات معينة: تتعلق الخطوة بمجموعة من توصيات السياسات. ويركز هذا الدليل على أهمية استثمار 4 بسلسلة من النتائج، وتعلق الخطوة 3 كل الجهود في تأمين أفضل جودة ممكنة للمخرجات فيما يتعلق بكل خطوة من هذه الخطوات. وما يهم في هذا الشأن هو كيفية نجاح الإجراءات التحليلية بصورة جيدة في إنتاج وتوصيل المخرجات التحليلية المطلوبة في كل خطوة من هذه الخطوات ببيان مفرد ومقنع وعلى أساس جيد. وينبغي أن تبدأ التوصيات مما انتهت إليه النتائج، ويجب أن تعتمد النتائج على الأدلة، وأن تكون الأدلة المختارة ذات مغزى بالنسبة للمشكلة أو الفرصة محل النقاش. في حالة فشل أحد هذه الروابط، تتعرض موثوقية وصحة التحليل.

في الحقيقة، ينزع التحليل منخفض الجودة إلى المخاطرة، وتتأثر دقة وفاعلية الإجراءات الموصى باتخاذها أيضاً طرق مختصرة بفشله في تقديم مخرجات في بعض مراحل التحليل، أو من خلال عدم ربط تلك المخرجات ببعضها البعض. (ETF, 2013)

وفي النهاية نوضح كيفية العلاقة بين تحليل السياسات التربوية والإصلاح التربوي:

بداية نحدد العلاقة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية (بيومي، 2009):

1. ما الأنموذج الذي نريده؟
2. ما الخطأ في سياستنا؟
3. كيف نعمل أنموذج جديد من خلال الإصلاح التربوي؟

تمثل التربية مصدراً هاماً للإصلاح التربوي لأنها تعطي تصوراً واضحاً للاتجاهات العالمية الراهنة في التطوير والتجديد وتزود بخبرات وتجارب مفيدة من النظم التعليمية وكيف استطاعت هذه النظم من التغلب على مشاكلها وكذلك حتى نتوصل إلى الأنموذج الذي نريده لأبد من تحليل الواقع وتحديد الفجوة « المشكلة » والخطأ في سياستنا حتى نصل إلى الأنموذج الذي نريده، أي لا بد من تحديد المدخلات والعمليات والمنتجات والمخرجات والموظفات، وحتى نصل إلى الأنموذج الذي نريد لا بد من تحديد دراسة العناصر الخمسة للنظام التربوية.

وذلك يحتم علينا عادة النظر في المدخلات والعمليات والمنتجات والمخرجات حتى نصل إلى الموظفين التي نريدها وعلينا أيضاً اعتماد خطوات التفكير العلمي في حل المشكلات التربوية وهي تحديد المشكلة ووضع البدائل واختيار البديل الأفضل لتطبيق الاستراتيجية المناسبة وتفاعل التغذية الراجعة مع جميع المراحل حتى نصل إلى مستوى من الإصلاح التربوي. وعند وصولنا إلى الإصلاح التربوي والذي هو منظومة من الإجراءات التربوية التي تخرج النظام التربوي من حالة إلى حالة جديدة من التوازن والتكامل «الانموذج الجديد» الذي يضمن استمرارية أداء وظائفه بصورة منتظمة.

الخاتمة

يمثل تحليل السياسات المعمق أداة قوية للتخفيف من إشكاليات السياسات العامة باعتباره تحليلاً موضوعياً ومنهجياً لمشكلة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية ومؤدياً منطقياً لتوصيات على أدلة تكون كل توصية منها مبنية على معايير متعارف عليها ولازمة لحل الإشكال عبر تطبيق هذه

الخطوات (التفكير جيداً في أسس المشكلة، جمع معلومات موثوقة وموضوعية، التفكير في جملة من الحلول وتطبيق جملة من المعايير المواضيع قصد المقارنة بين الحلول قبل اختيار توصية السياسة الأخيرة) يمكن لمحللين والباحثين أن يبنوا دافعاً جيداً للإصلاح السياسات، وباستعمال نتائج تحليل السياسات قصد جلب مساندة للمؤسسات التربوية وغيرها من مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني يمكنها بالفعل أن تسد الهوة بين صانعي القرار وجمهورهم وأن تحل الإشكالات التي تمس مجتمعاتهم إضافة إلى بناء المصداقية في المؤسسات التابعة للدولة.

التوصيات

تعتبر عملية بناء السياسات التربوية المفتاح الموجّه للدولة نحو التقدم، وهي من أهم متطلبات التخطيط والنمو لجميع البلدان، كونها مرشداً للتفكير والتقدير، وموجهة للأهداف والوسائل والإجراءات، ومصدراً رئيساً في الإعداد، والتنمية، والتدريب، والتعليم للمخرجات البشرية المؤهلة في المجالات العلمية، والاجتماعية، والتربوية، والثقافية، والعسكرية، والفنية، والاقتصادية التي يحتاجها المجتمع في تحقيق الرخاء، وتدعيم النمو، والتطور في مختلف مستوياته المتعددة. وبما إن السياسة التعليمية تحدد العلاقة الحتمية بين التنمية الشاملة للدولة وبين التربية والتعليم، فالتخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمران مترابطان، يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فالتعليم متغيراً رئيساً من متغيرات النظام العالمي الجديد، ومعياراً من معايير القوة والتفرد والمنافسة، وقدمت هذه الدراسة مجموعة التوصيات الآتية:

- المساهمة في استراتيجيات التعليم الحديثة اللازمة لتحقيق التطوير التربوي المناسب، لتكون المدارس جاذبة للطلبة.
- تحقيق مبدأ تبادل الخبرات الناجحة بين هيئات التدريس المختلفة لخلق التنمية المستمرة لجميع كفايات المهنة خصوصاً من قصص النجاح خلال جائحة كوفيد19 وتداعيات التعليم الإلكتروني.
- تعزيز التعاون وتحقيق التوازن في توزيع المعلمين في المدارس والتدريب المستمر على مستجدات التغيير؛ لأن التعليم هو مفتاح التطور والتغيير والتقدم.
- مساعدة المعلمين على التخطيط الاستراتيجي الناجح للبرامج التربوية والثقافية والاجتماعية والتي تعمل على خلق جو اجتماعي دراسي مليء بالحيوية والنشاط.
- تنمية مهارات البحث العلمي لدى الطلبة منذ المراحل الأولى وتشجيعهم على البحث العلمي التفكير الناقد والإبداع والابتكار والمشاركة في مسابقات محلية ودولية والتشجيع على حاضنات الأعمال لاحتضان الموهوبين.

المراجع العربية

- الشنواي، صلاح (1992)، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية، مؤسسة شباب الجامعة.
- الغامدي، نادية أحمد (2013). درجة ممارسة إدارة التغيير في الإدارة العامة للتربية والتعليم بمحافظة جدة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز.
- بكر، عبد الجواد. (2003). السياسات التعليمية وصنع القرار، الإسكندرية، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر.
- بيومي، كمال حسني. (2009). تحليل السياسات التربوية وتخطيط التعليم، دار الفكر ناشرون.
- برنامج الشراكات مع المجتمع المدني (Pomed, 2016) دليل تحليل السياسات، برنامج بوميد.
- سعدة، محمود. (2011). المخطط التعليمي دورة في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية، دار الانجلوا المصرية، القاهرة.
- السليطي، مريم (2002)، ملامح عن تطوير التعليم في مملكة البحرين خلال القرن العشرين للأعوام 1900 - 2000، المنامة: دار الرضوان.
- التل، سعيد (1993). المرجع في مبادئ التربية، (ط1)، عمان: دار الشروق للتوزيع والنشر.
- حكيم، عبد الحميد بن عبد المجيد (2000). مدى تنفيذ مبادئ السياسة التعليمية من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية العامة. رسالة دكتوراه غير منشورة، عمان، الأردن.
- جرادات، كاظم أمين ومسعود أحمد سعد. (2003).
- فرج، عبد اللطيف بن حسين، (2005). نظم التربية والتعليم في العالم، (ط1)، عمان: دار المسيرة.
- مقدادي، عمر ومجدوب، عز الدين، (2007). التعليم المهني في الأردن، مشكلاته، واتجاهات تطويره، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- هميسات، حمد والبدور، عبد الحميد (1999). اتجاهات طلاب الصف العاشر الأساسي في محافظات جنوب الأردن نحو التعليم المهني وعلاقتها بمستوى تحصيلهم وتفضيلهم المهني ومهن آبائهم، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية

- Bhanji, Zahra. (2012). Transnational private authority in education policy in Jordan and South Africa: The case of Microsoft Corporation. *Comparative Education Review*, 56 (2), 300-319.
- Dunkin, O. J. (1974). The school superintendent's political role with state legislators representing the local district.
- Reiter, Yitzhak. (2002). Higher education and sociopolitical transformation in Jordan. *British Journal of Middle Eastern Studies*, 29(2), 137-164.
- Roy, D. A., & Irelan, W. T. (1992). Educational policy and human resource development in Jordan. *Middle Eastern Studies*, 28(1), 178-215.
- Anderson, J.E., (1975). *Public Policymaking: An Introduction*, Houghton Mifflin, Boston.
- Beaney, M., 'Analysis', *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*, [online], Summer 2016 Edition, 2016. Last accessed 7 October 2021 at: <http://plato.stanford.edu/archives/sum2016/entries/analysis>.
- EFT (2013). *working together learning*, European Training Foundation.
- Lasswell, H., (1963). *The Future of Political Science*, Atherton Press, New York.
- Bohouth Magazine.